المقدمة

تقرير مراقب الدولة السنوي - أيار 2023 المطروح على طاولة الكنيست بموجب قانون مراقب الدولة، 1958 [نسخة مدمجة]. يتضمن التقرير 22 فصلًا يتناولون مراجعات في مكاتب الوزارات، مؤسسات الدولة، الشركات الحكومية والمؤسسات.

وفقًا لرؤية مكتب مراقب الدولة ومفوض شكاوى الجمهور، تتناول فصول التقرير مجالات العمل الأساسية للهيئات الخاضعة للرقابة، مع التركيز على المخاطر الأساسية التي تؤثر على أنشطتها، جنبًا إلى القضايا المتعلقة بالإدارة السليمة والنزاهة. تطرح فصول التقرير على جدول الأعمال العام نتائج مهمة للمراجعة فيما يتعلق برفاهية الفرد، الأطفال والمراهقين، مجالات الإدارة والتنظيم، الإشراف والتطبيق، والبنى التحتية والموارد الوطنية. بطبيعة الحال، تستعرض هذه المقدمة فقط بعضًا من فصول التقرير. فيما يلي الاستعراض:

- وفقًا للمادة 19 من قانون مراقب الدولة، تم فحص **التقارير المالية لدولة إسرائيل بدءًا من تاريخ 31.12.21 مع التركيز على أنظمة المعلومات التي تقوم عليها التقارير المالية لحكومة إسرائيل.** كشفت المراجعة أن العجز المحاسبي للدولة لعام 2021 بلغ نحو 135 مليار ش.ج. وأصول الدولة في ذلك العام بلغت 800 مليار ش.ج. لا يشمل رصيد الأصول في التقارير المالية أصول مختلفة ذات قيمة كبيرة، بما في ذلك بعض استثمارات الدولة في نظام الدفاع، أراضي التابعة لملكيّة الدولة، بعض الأصول خارج البلاد وبعض الممتلكات غير المحسوسة. تعكس التقارير المالية الحكومية لعام 2021 التحول في التعامل مع فيروس كورونا، مع تعافي الاقتصاد والنمو الاقتصادي، وانخفاض عجز الموازنة بالنسبة للناتج، وارتفاع في الإيرادات الضريبية وانخفاض في حجم مصاريف الخطة الاقتصادية للتعامل مع الأزمة. هناك أهمية كبيرة لمواصلة الحكومة في هذا الاتجاه بهدف تحسين الاقتصاد الإسرائيلي على المدى الطويل. بالنسبة للأنظمة التي تستند عليها التقارير المالية، فقد أثيرت أوجه قصور في تخطيط وإدارة المخاطر في نظم المعلومات المالية، في ظل عدم وجود عمليات مراجعة في معظم الأنظمة وفي غياب توثيق للعمليات المالية في الأنظمة. على سبيل المثال، في 154 من أصل 230 نظام، لم يتم إجراء أي مسوحات للمخاطر ولم يتم إجراء أي عمليات مراجعة. يجب على المحاسب العام وجميع الجهات الحكومية المذكورة في التقرير العمل في إطار خطة متعددة السنوات لتصحيح أوجه القصور المثارة.

- الأطفال المعرضون للخطر والمتواجدين في محنة هم أطفال يعيشون في أسرة وبيئة تعرضهم للخطر. في حالات الخطر والإهمال المتطرفة، تتدخل الدولة وتنقل الأطفال من أسرهم إلى أطر خارج المنزل – مدارس داخلية تابعة لوزارة الرفاه والضمان الاجتماعي، أسر حاضنة والتبني. كشفت المراجعة المتعلقة بمسألة **وضع الأطفال المعرضين**

للخطر في المدارس الداخلية، أسر حاضنة والتبني أن 1،149 طفلًا دون سن 8 (منهم 474 طفلًا دون سن 5) تم إخراجهم إلى مدارس داخلية بدلًا من الأسر الحاضنة خلال السنوات 2016-2021، بما لا يتوافق مع التوجيهات، حيث تم تحديد الحد الأدنى لسن الاخراج الى مدرسة داخلية 8 سنوات ؛ ل- 87% من الأطفال في الأسر الحاضنة لم تخصص خطط رعاية كما هو مطلوب بموجب قانون الأسر الحاضنة ودستور العمل الاجتماعي لوزارة الرفاه؛ تستغرق إجراءات التبني 26 شهرًا في المتوسط، أي ضعف المدة القصوى التي يحددها القانون؛ من الميزانية التي كانت حوالي 970 مليون ش.ج. في عام 2021 والمخصصة لرعاية الطفل الذي تم اخراجه من منزله وإعادة تأهيل والديه، تم تخصيص حوالي 20 مليون شيكل لإعادة تأهيل الوالدين (حوالي 2%)، للتبني - حوالي 10 مليون ش.ج. (حوالي 1%)، للأسر الحاضنة - حوالي 200 مليون ش.ج. (حوالي 21%) وللمدارس الداخلية - حوالي 740 مليون ش.ج. (حوالي 76%). بهذا يظهر أنه تم تخصيص غالبية هذه الميزانية - 97% - للأطر المؤقتة (الأسر الحاضنة والمدارس الداخلية)، والباقي - 3%- تم تخصيصه لإيجاد منزل دائم للأطفال (العودة إلى منزلهم أو التبني)؛ التكلفة الشهرية لإلحاق طفل بمدرسة داخلية (حوالي 11,900 ش.ج.) هي ما يقرب ثلاثة أضعاف التكلفة الشهرية لإيداع طفل في أسرة حاضنة (حوالي 3,900 ش.ج). وستة أضعاف التكلفة الشهرية للتبني (حوالي 2,000 ش.ج). لا تلتزم وزارة الرفاه بالمركبات الأساسية لرعاية الطفل لذي تم اخراجه من المنزل، بما في ذلك لا تدير عملية إخراج الأطفال المعرضين للخطر من المنزل بناءً على معلومات موثوقة وصحيحة، مع وضع أهداف ومعايير واضحة الخاضعة للإشراف والرقابة على الامتثال لها. يوصى بأن تدرس وزارة الرفاه، على أساس تحليل البيانات، تنفيذ سياستها المتعلقة بإيواء ورعاية الأطفال الذين تم إخراجهم من منازلهم. كما يوصى بأن تقوم وزارة الرفاه بغرس سياستها في وسط العاملين في مقر الوزارة والعمال المهنيين في الميدان، مع تحديد أهداف واضحة وقياسها، وذلك لمساعدة الأطفال على إعادة التأهيل والعودة إلى الحياة الطبيعية. أحد الجوانب المهمة في تنفيذ السياسة هو تهيئة الظروف للطفل الذي تم اخراجه من منزله ليكون قادرًا على العودة إليه في أسرع وقت ممكن، بعد إعادة تأهيل الوالدين وتحويل المنزل إلى مكان مناسب له. لذلك يوصى بأن تضع وزارة الرفاه نظامًا علاجيًا للأهل الذين تم إخراج أطفالهم من المنزل، مما سيساعد في إعادة تأهيلهم وتمكين عودة الأطفال، وكذلك توسيع برامج العلاج الحالية. من أجل الوفاء بمسؤوليتها، يتعين على وزارة الرفاه التأكد من وضع الأطفال الذين تم إخراجهم من منازلهم في أماكن مناسبة لأعمارهم وتلقيهم أفضل استجابة علاجية حتى عودتهم إلى المنزل، مما يمنحهم فرصة أفضل للاندماج الناجح في المجتمع.

- طب الأطفال هو فرع طبي فريد من نوعه يتطلب اهتمامًا فرديًا بخصائص المتعالجين، بما في ذلك حجم جسمهم وأعضائهم المتطورة. في نهاية عام 2020، كان في اسرائيل ما يقرب من 3.05 مليون طفل في الفئة العمرية 0-18 (حوالي ثلث سكان الدولة). تتطلب رعاية الأطفال في المجتمع، وكذلك في العيادات وأقسام الاستشفاء في المستشفيات،

نهجًا مناسبًا للأطفال، وغالبًا أيضًا وسائل المختلفة عن تلك المخصصة لعلاج البالغين. في فصل موضوع **استشفاء الأطفال في المستشفيات،** أشير إلى أنه بين السنوات 2009 حتى 2020 ارتفع عدد الأطفال في إسرائيل بنحو 23%. ومع ذلك، خلال هذه الفترة، انخفض عدد الأسرة المخصصة في أقسام الأطفال بمقدار 21 مرَة: من 1,089 سريرًا في عام 2009 إلى 1,068 سريرًا في عام 2020؛ بلغ متوسط وقت انتظار جراحة استئصال اللوزتين للأطفال في المستشفيات العامة في عام 2022 15.4 أسبوعًا؛ انتظر 553 طفلًا في أبريل 2022 أطر الاستشفاء أو الرعاية النفسية النهارية؛ 258 منهم انتظروا العلاج النفسي، وكانت مدة الانتظار 3-7 أشهر، و295 طفل انتظروا علاج نهاري، وكانت فترة الانتظار ما بين 3-12 شهرًا. وفقًا للتوقعات، في عام 2035، سيكون عدد فئة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و14 عامًا أكبر بنحو 13.5% مقارنة مع عام 2020، وفي عام 2050 من المتوقع أن يكون عدد أيام الاستشفاء في أقسام الأطفال في المستشفيات أكبر بحوالي 68% مقارنة مع عام 2020. تتطلب هذه التوقعات استعداد النظام الصحي بشكل عام ونظام الاستشفاء بشكل خاص. تبين أن وزارة الصحة لم تضع خطة تشغيلية لتشغيل المستشفيات بناءً على أهداف أساسية طويلة المدى لنظام الاستشفاء، ولم تحدد مثل هذه الخطة بالأخص فيما يتعلق بأقسام الأطفال؛ يؤدي عدم وجود مكان في أماكن الاستشفاء في مجال الصحة النفسية، بما في ذلك اضطرابات الأكل، وفي أطر إعادة التأهيل، بالأخص في الضواحي، إلى دخول الأطفال إلى أقسام لا تناسبهم، مع فترة انتظار طويلة للاستشفاء في إطار آخر مناسب؛ الوظائف الشاغرة للأطباء في المستشفيات غير محدثة ولا تتناسب مع الاحتياجات المتغيرة، وهناك نقص وطني في الأطباء المتخصصين في طب الأطفال؛ لم تفحص وزارة الصحة ما إذا كانت الوظائف الشاغرة للتمريض مناسبة للاحتياجات الحالية، ولا يوجد وظائف متفرغة للقوى العاملة في قطاع الرعاية الصحة النفسية؛ في مجموعات الاهتمام التي عقدها فريق المراجعة، والتي شارك فيها الأهل الذين مكث أطفالهم في أقسام الأطفال في المستشفيات، ظهر عدم رضا الوالدين. فيما يتعلق بسلوك الطاقم الطبي ورعايته، وتلقي المعلومات والظروف البيئية، كان الأهل الذين مكث أطفالهم في المستشفيات الكبيرة أقل رضا بشكل عام من الأهل الذين مكث أطفالهم في المستشفيات الصغيرة. يوصى بأن تقوم وزارة الصحة بإعداد خطة متعددة السنوات توضح بالتفصيل عدد الأسرة المطلوبة في مختلف أقسام نظام الاستشفاء، بما في ذلك أقسام الأطفال، بعد تحديد أهداف لهذا النظام. كما يوصى بفحص الوظائف الشاغرة للقوى العاملة الطبية والتمريضية وضرورة تحديثها، وكذلك فحص ما هي الوظيفة الشاغرة للمهن الطبية التي ستمكن من تقديم علاج الذي يلبي احتياجات المرضى، وبالتالي يوصى بأن تنظر الوزارة في إعداد خطة متعددة السنوات لاستكمال الخدمات المطلوبة. على ضوء أهمية فحص تجربة المتعالج وإمكانية تحسين ظروف الاستشفاء على أثر استطلاعات الرضا، يوصى بأن تدرس وزارة الصحة ضرورة فحص تجربة المتعالج في أقسام الأطفال أيضًا.

- عرفت منظمة OECD الشباب المتعطل على أنه الحالة اللتي لا يتعلم فيها الشاب، ولا يعمل ولا يكون في إطار تدريب مهني. في مراجعة بموضوع **تعامل الحكومة مع الشباب المتعطل في المجتمع العربي،** تبين أن 30% من سكان إسرائيل الشباب هم من المجتمع العربي، وهم حوالي 280,000 شاب تتراوح أعمارهم بين 18-24، وحتى تشرين الثاني 2021، كان عدد المتعطلين بينهم حوالي 22,000 رجل وحوالي 35,000 امرأة؛ ارتفع مستوى الجريمة وسط الشباب العرب بشكل ثابت في السنوات الأخيرة، من حوالي 0.1 ملف جنائي للفرد في عام 2015 إلى حوالي 0.15 ملف في عام 2021 (ارتفاع بنحو 50%). وهذا يعني زيادة بنحو 6,000 ملف جنائي خلال هذه الفترة؛ يقدر الضرر المحتمل لظاهرة الشباب العرب المتعطلين، حسب تقدير مكتب مراقب الدولة، بحوالي مليار ش.ج. في السنة؛ من ميزانية قدرها 34.2 مليار ش.ج. للخطة الخمسية وخطة التعامل مع الجريمة والعنف في المجتمع العربي، تم تخصيص 436.5 مليون ش.ج. فقط كميزانية مخصصة للتعامل مع قضية الشباب المتعطلين في المجتمع العربي (حوالي 1%). وجهت قرارات الحكومة من السنوات الأخيرة الكثير من الموارد المالية لتعزيز المجتمع العربي وتقليص الفجوات الاجتماعية بينه وبين المجتمع اليهودي. ومع ذلك، من تحليل البيانات التي أجراها مكتب مراقب الدولة باستخدام أساليب وأدوات إحصائية متقدمة، يتبين أن نظام التعليم الذي من المفترض أن يزود الشباب بالأدوات التي تساعدهم على الاندماج في سوق العمل عند البلوغ ومنح مساواة في الفرص للأطفال الذين يأتي معظمهم من خلفية اجتماعية واقتصادية منخفضة، لا تزودهم بالأدوات والمهارات اللازمة في سوق العمل والأكاديميا. كما أن الهيئات الحكومية ذات الصلة - وزارة التربية والتعليم، ذراع العمل، وزارة المساواة الاجتماعية، مركز التعليم العالي، وزارة الرفاه، وزارة المالية، خدمة التوظيف ومكتب رئيس الحكومة - المكلفة بتضييق الفجوات وسط الشباب العرب الذين تزيد أعمارهم عن 18 عامًا لا تعمل على النحو الأمثل؛ في المراجعة، لم يتبين أن مشاركة الشباب العرب في مراكز ريان، التي تديرها ذراع العمل، ذات تأثير واضح على حالة تعطلهم؛ تستهدف خطة السنة الانتقالية التي تم تطويرها كبرنامج رئيسي لوزارة المساواة الاجتماعية وذراع العمل شريحة محدودة جدًا من السكان وتنطوي على تكاليف عالية لكل مشارك، وبالتالي لا يمكن التوسع فيها، لقد تبين أن مستوى اتقان اللغة العبرية التي وضعتها الجامعات وبعض الكليات كشرط للقبول للدراسات تمنع العديد من الشباب العرب من الاندماج في الأكاديميا في إسرائيل، بسبب مستوى اللغة العبرية المنخفض للشباب والشابات العرب الذين ينهون دراستهم في النظام التعليمي العربي. يصبح العديد من هؤلاء الشباب متعطلين قسرًا، ويجد آخرون حلولًا في جامعات السلطة الفلسطينية أو يسافرون للدراسة خارج البلاد. يشكل دمج الشباب العرب المتعطلين في المجتمع الإسرائيلي وسوق العمل تحديًا كبيرًا ومعقدًا يواجه الحكومة الإسرائيلية، وبالأخص فيما يتعلق بالشباب البدو. تمكَن مواجهة هذا التحدي من تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، تحسين الصورة الذاتية للشباب، تقليل حجم الجريمة وسطهم، وتحسين مستوى معيشتهم وإنتاجيتهم في العمل، وبالتالي تحسين إنتاجية الاقتصاد الاسرائيلي

ככל. يوصى بأن تعمل الحكومة على دمج هؤلاء الشباب، بما في ذلك وفقًا لتوصيات مكتب مراقب الدولة.

- يتضمن التقرير فصل بموضوع **إجراءات الحكومة فيما يتعلق بإسكان فئة اليهود المتشددين (حريديم).** وفقًا لبيانات دائرة الاحصاء المركزية، قُدّر عدد سكان إسرائيل في نهاية عام 2021 بحوالي 9.45 مليون نسمة، منهم حوالي 1.2 مليون (حوالي 13%) من السكان الحريديم. كشفت المراجعة أنه مقابل قرار الحكومة الذي نص على وجوب بناء حوالي 200,000 وحدة سكنية للسكان الحريديم وبمعدل حوالي 10,000 وحدة في السنة خلال الأعوام 2016-2035، فإن عدد الوحدات السكنية في المخططات المقدمة من وزارة البناء والاسكان خلال الاعوام 2016-2021 كانت حوالي 29,700 وحدة اي ما يقارب 76% من الهدف الحكومي للاعوام 2016-2018 ونطاق التخطيط المطلوب حسب تقدير الاحتياجات السكنية المتراكمة للسنوات 2019-2021؛ كان حجم الخطط الإسكانية للحريديم والتي تم المصادقة عليها خلال السنوات 2017-2021 حوالي 4% من حوالي 623,000 وحدة مصادق عليها لكل الفئة السكانية في تلك السنوات. كما تبين أنه حتى تشرين الأول 2022، لم يؤد فحص إمكانية توسيع منطقة صلاحية البلدات الحريدية الحالية إلى إضافة مساحة كبيرة من الأراضي لبناء وحدات سكنية لفئة الحريديم السكانية. يوصى بأن تقدم وزارة البناء - بالتنسيق مع المجلس الاقتصادي الوطني، إدارة التخطيط وادارة الأراضي الاسرائيلية وكذلك مع هيئة تطويرالقطاع الحريدي، بالتلائم - توصيات إلى وزير البناء والإسكان فيما يتعلق بأهداف التخطيط والتسويق للأراضي للسكان الحريديم، وأن تتم صياغتها وفقًا لتقدير محدث للاحتياجات السكنية للحريديم وجميع السكان مع مراعاة إمكانيات حلول الاسكان التي يمكن للحكومة الترويج لها. يوصى أيضًا بأن تقوم وزارة البناء وسلطة الأراضي الاسرائيلية، بالتعاون مع إدارة التخطيط، بتعزيز تخطيط وتسويق الأراضي للسكان الحريديم بحجم يلبي احتياجاتهم السكنية، وفقًا للأهداف التي ستحدد مع مراعاة الحلول الإسكانية الممكنة والضرورية للترويج لجميع السكان. كما يوصى بأن تعزز سلطة التجديد العمراني عمليات التجديد العمراني وسط السكان الحريديم، بالتعاون مع السلطات المحلية ذات الصلة، بالتلائم، مع الانتباه إلى الحواجز الفريدة التي تحول دون تقدم وسط تلك الفئة السكانية.

- تعتبر المرافق الرياضية منصة مهمة تسمح للرياضيين بالتدرب في بيئة رياضية بجودة جيدة، وبالتالي فهي عنصر ضروري لتعزيز الرياضة. في مراجعة بموضوع **إنشاء مرافق رياضية، صيانتها وتشغيلها،** تبين أنه في أبريل 2022، تمت الموافقة على الخطة الوطنية للمرافق 2031، والمخصصة لفترة عشر سنوات تقريبًا. ميزانيتها 2.89 مليار ش.ج لكامل الفترة مقابل فجوات تقدر بـ 14.9 مليار ش.ج. في حين زاد عدد اللاعبين المسجلين في موسم الألعاب 2011-2012 الى موسم الألعاب 2021-2022 بما يقرب 12,000 لاعب

(ارتفاع بنسبة 34%)، زاد عدد الملاعب النشطة والمعتمدة لألعاب الدوري بمقدار 15 (ارتفاع بنسبة 6%)؛ على الرغم من حالة كرة القدم النسائية في إسرائيل، لم تتصرف وزارة الرياضة واتحاد كرة القدم لتوفير فرصة مناسبة للاعبات كرة القدم من جميع الأعمار للتدرب واللعب في ملاعب كرة القدم بطريقة متساوية ومحترمة. يوصى بأن تعمل وزارة الرياضة مع المجلس الوطني للرياضة على تعزيز تخطيط طويل المدى للمرافق الرياضية وتخصيص مناطق للمرافق الرياضية، مع مراعاة احتياجات الرياضة، النمو السكاني، البنى التحتية المستقبلية وبناء مدن وأحياء جديدة. كما يقترح أن تقوم الوزارة بالترويج مع السلطات لخطة شاملة لترقية وترميم المرافق الرياضية بحيث يتم استخدامها بشكل أكثر نجاعة على مدار العام وبطريقة تلبي معايير السلامة، وكذلك فتح الملاعب الرياضية الخارجية أمام الجمهور قدر الإمكان من أجل استخدامها بشكل أكثر نجاعة لصالح الجمهور. كما يوصى أيضًا بأن تنشئ وزارة الرياضة نظامًا للإشراف والرقابة لضمان امتثال السلطات بالتزاماتها وكذلك التحقق مقابل السلطات من أن جميع المعلومات حول توفر المرافق الرياضية المفتوحة لاستخدام المجتمع سيتم نشرها على اللافتات المناسبة في المرافق الرياضية نفسها وكذلك على مواقع السلطات في الشبكة.

- ينقسم التعامل المنهجي مع جرائم الشرطة إلى نظامين: بشكل عام، يتم التعامل مع الشكاوى الأكثر خطورة من خلال وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة التي تعمل في إطار نيابة الدولة وسلطات المدعي العام، بينما يكون التعامل مع الشكاوى الأقل خطورة بصلاحية الشرطة وقسم الدعاوى في الشرطة. تعرض نتائج المراجعة بموضوع **تعامل وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة مع جرائم الشرطة** ثلاثة تحديات رئيسية للجهات المسؤولة عن التعامل مع جرائم الشرطة: يتعلق <u>التحدي الأول</u> بمسألة الهيكل التنظيمي الأمثل للتعامل مع جرائم الشرطة على جميع مستويات الخطورة - هناك تأثير على الانتماء المؤسسي للهيئات التي تنتمي إلى النظام، مع التركيز على انتماء وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة لنيابة الدولة وقسم الانضباط بالشرطة إلى قسم الموارد البشرية في الشرطة وقدرتهم على ضمان الاستقلال الوظيفي الكامل. يوصى بأن تقود المستشارة القانونية للحكومة عمل مقر يشارك فيه جميع المهنيين ذوي الصلة، بما في ذلك ممثلين عن وزارة العدل ووزارة الأمن القومي. كجزء من عمل المقر، يوصى بفحص الانتماء المؤسسي والتبعية التنظيمية للهيئات المكلفة بمعالجة الشكاوى ومن يترأسها، وإجراء مقارنة بين هذا النظام الوظيفي للتعامل مع الشكاوى ضد أفراد الشرطة وبين النماذج الأخرى الموجودة في دول العالم، للتعامل مع الشكاوى ضد أفراد الشرطة، مع التأكيد على الحاجة لضمان معالجة شاملة ومنهجية، ناجعة ومستقلة تضمن المعالجة الفعالة في نظام التحقيق مع أفراد الشرطة والشكاوى ضد أفراد الشرطة. يوصى بعرض التوصيات المبنية على نتائج الفحص في الموضوع على وزير الأمن القومي ووزير العدل.
- <u>التحدي الثاني</u> يتعلق بالقدرات التنفيذية لوحدة التحقيق مع أفراد الشرطة - في هذا

المجال، تم العثور على أوجه قصور كبيرة، بما في ذلك الصلاحيات الممنوحة بموجب القانون لقسم التحقيقات والاستخبارات في وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة لغرض أداء واجباتها؛ المعرفة والمهارة المهنية للمحققين؛ والموارد المتاحة للقسم وموظفيه. هذه الجوانب تؤثر على عمل وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة كوحدة تنفيذية، مستقلة ومبادرة.

- يتعلق التحدي الثالث قدرة الشرطة على التعامل مع المستوى التأديبي، التنظيمي والقيادي لجميع المعلومات التي يتم نقلها إليها - تم العثور على صعوبات في العلاقات المتبادلة بين وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة والشرطة، عدم وجود توجيهات أو مبادئ توجيهية بشأن اتخاذ القرار فيما يتعلق بتوجيه القضايا إلى طرق العلاج المختلفة؛ فترات إيقاف أفراد شرطة طويلة (حوالي عام ونصف في المتوسط)، بلغت تكلفتها للشرطة 9.7 مليون ش.ج.، وهناك أوجه قصور في إجراءات التعامل مع المخالفات التأديبية للمتطوعين في الشرطة.

يُطلب من وزير العدل، وزير الأمن القومي والمستشارة القانونية للحكومة، بالتعاون مع وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة والشرطة، دراسة أوجه القصور المثارة في هذا التقرير والعمل على تصحيحها.

- يعتبر الحليب ومنتجاته مصدرًا رئيسيًا لإمداد البروتين الحيواني والكالسيوم في النظام الغذائي الإسرائيلي المتوسط. تخطط الدولة صناعة الألبان في إسرائيل على طول سلسلة الإنتاج بأكملها قبل قيام الدولة. يتم تنفيذ تخطيط صناعة الألبان من خلال إشراف الدولة على كميات إنتاج الحليب وفقًا لحصص مخصصة للمصنعين، السعر الذي تدفعه مصانع الألبان لمزارعي الألبان لكل لتر من الحليب (السعر المستهدف)، وحجم استيراد منتجات الألبان والسعر الاستهلاكي لمنتجات الألبان الخاضعة للإشراف. كشفت مراجعة بموضوع **صناعة الألبان في إسرائيل** أن سعر الحليب الخام في إسرائيل، والذي يقدر بـ 62.04 يورو لكل مائة كغم من الحليب (حوالي 219 ش.ج.)، يزيد بنحو 24% عن متوسط سعر الحليب في دول الاتحاد الأوروبي، المقدر بـ 50.17 يورو لكل مائة كغم من الحليب (حوالي 177 ش.ج.). في العقد الأخير، تقلصت الفجوة بين سعر الحليب الخام في إسرائيل ومتوسط سعر الحليب في دول الاتحاد الأوروبي. متوسط إنتاج الحليب السنوي لكل بقرة في إسرائيل هو الأعلى في العالم - 12,003 كغم. هناك 686 حظيرة ألبان في إسرائيل، منها 440 في مناطق الأولوية الوطنية. من نتائج هذه المراجعة، تظهر أوجه قصور في تنظيم الدولة لنشاط الصناعة على ثلاثة مستويات رئيسية: (أ) سعر الحليب في إسرائيل، وهو الأعلى بين معظم دول الاتحاد الأوروبي - في هذا الجانب، يتضمن التقرير نتائج بشأن إجراء لتحديد السعر المستهدف للحليب الخام في إسرائيل. يتناول التقرير أيضًا الوضع الذي لم تفِ دولة إسرائيل بموجبه بالتزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية لسنوات عديدة للانتقال من الدعم غير المباشر،

بما في ذلك تخطيط الصناعة، إلى الدعم المباشر ؛ (ب) ضمان رفاهية الحيوانات - وفقًا لتقدير المتخصصين في وزارة الزراعة، حوالي 20% من حظائر الألبان في إسرائيل في وضع خطير للغاية من حيث رفاهية الأبقار، لكن هناك نقص في الإشراف في هذا المجال، ولم يتم وضع أنظمة فردية ضرورية لمنع القسوة على الحيوانات؛ (ج) ضمان الإمداد المنتظم وتقليل النقص في الحليب خلال الأعياد اليهودية إلى جانب تجنب تبذير الحليب قدر الإمكان. في عام 2021، بلغ النقص ما يقارب 3 ملايين لتر من الحليب المبستر، وهو ما يمثل 9% من متوسط الاستهلاك الشهري للحليب المبستر. يوصى أنه طالما هناك نظام تخطيط لصناعة الألبان في إسرائيل، فإن على وزارتي الزراعة والمالية القيام بتحليل العوامل التي تؤثر على تكاليف إنتاج الحليب في إسرائيل ودراسة سبل تحسين النجاعة في الصناعة وتقليل السعر المستهدف بطريقة تؤثر على السعر النهائي للحليب ومنتجاته للمستهلك مع الحفاظ على جودة الحليب. يوصى أيضًا بأن تعمل وزارة الزراعة ووزارة المالية على تنفيذ توصيات منظمة OECD وتوصيات مراقب الدولة من عام 2018 فيما يتعلق بالانتقال من الدعم غير المباشر إلى الدعم المباشر في صناعة الألبان. إلى جانب ذلك، يجب على وزارة الزراعة العمل على تحسين رفاهية الأبقار من خلال زيادة الإشراف على الوضع في الحظائر وتعزيز التنظيم القانوني المناسب.

يعرض هذا التقرير أيضا نتائج أربع عمليات مراجعات متابعة، بما في ذلك **نظام الارشاد في خدمة الدولة؛ استخدام المبيدات في الخضار والفواكه؛ تعامل شرطة اسرائيل مع الجرائم الزراعية وتنفيذ القانون في مجالات حماية البيئة.** تعد متابعة تصحيح أوجه القصور التي أثيرت في التقارير السابقة أداة مهمة تهدف إلى التأكد من أن الهيئات الخاضعة للرقابة قد قامت بالفعل بتصحيح ما هو مطلوب، وأعتزم توسيع نطاق عمليات مراجعات المتابعة وتطوير طريقة تنفيذها.

تطلب إعداد التقرير جهوداً كبيرة من قبل موظفي مكتب مراقب الدولة، الذين يؤدون دورهم العام بإحساس حقيقي بالرسالة. لقد عملوا على إعداد التقرير بمهنية كاملة، دقة، إنصاف وحرص، وأشكرهم على ذلك.

في الختام، يغطي هذا التقرير مواضيع عديدة ومتنوعة؛ يفتح كل فصل من الفصول الواردة فيه أمام الجمهور، ومن ضمنه صانعو القرار، نافذة على أنشطة الهيئات الخاضعة للرقابة. وبهذه الطريقة، يساعدنا جميعًا على ضمان نزاهة الخدمة العامة في دولة إسرائيل ويساهم بشكل كبير في زيادة النجاعة، التوفير والنزاهة في الهيئات الخاضعة للرقابة والحفاظ على قواعد الإدارة السليمة.

أدرك أنه في العديد من الجهات الخاضعة للرقابة هناك عمليات ايجابية، ووفقًا لقانون مراقب الدولة، حصل أبرزها على تعبير في التقرير من أجل عرض صورة كاملة للوضع الذي تعرضه

المراجعة. إلى جانب ذلك، من واجب الهيئات الخاضعة للرقابة العمل بطريقة سريعة وناجعة لتصحيح أوجه القصور التي أثيرت في هذا التقرير.

متنياهو أنجلمان

مراقِب الدولة
ومفوَّض شكاوى الجمهور